مريم ابليل
باحثة في القانون الدستوري والعلوم السياسية
meryem.blial.lyne@gmail.com

الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية:
دراسة في النشأة والتطور والآليات

الملخص:

تتناول هذه الدراسة تجربة القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها النموذج الأول الذي أرسى مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين، وهو المبدأ الذي لم ينص عليه دستور 1787 صراحة، لكنه تجسد بقوة من خلال الاجتهاد القضائي، وبالخصوص عبر حكم المحكمة العليا في قضية ماربوري ضد ماديسون سنة 1803. وقد شكل هذا الاجتهاد نقطة الانطلاق لتكريس سمو الدستور كمرجعية عليا تُخضع لها جميع سلطات الدولة، بما في ذلك الكونغرس والرئاسة.

تُسلط الدراسة الضوء على البنية المزدوجة للنظام القضائي الأمريكي. كما ترصد تطور الرقابة الدستورية كوظيفة قضائية، نشأت بفعل الممارسة القضائية وليس بموجب نص دستوري، مما يُبرز الطابع العملي والتدريجي لبناء هذه السلطة. في الشق الثاني، تبحث الدراسة في تحليل صور وآليات الرقابة المعتمدة في النظام الأمريكي، وتُبيّن الدراسة كيف أن هذه الآليات، رغم اختلافها، تتكامل من أجل حماية الحقوق وضمان سمو الدستور في مواجهة تعسف السلطات العامة.

وتخلص الدراسة إلى أن النموذج الأمريكي، رغم خصوصيته النابعة من السياق الفيدرالي والسياسي للولايات المتحدة، قد شكّل مرجعًا عالميًا أثّر في تصميم الأنظمة القضائية والرقابية في العديد من دول العالم، لكنه في ذات الوقت يطرح تساؤلات حول حدود نقل التجربة دون مراعاة السياقات الوطنية الخاصة.

كلمات مفتاحية: القضاء الدستوري الأمريكي، المحكمة العليا الأمريكية، ماربوري ضد ماديسون، الرقابة على دستورية القوانين، الدفع بعدم الدستورية، الأمر القضائي، الحكم التقريري، التنظيم القضائي الفيدرالي.

مقدمة:

ارتبط "القضاء الدستوري" كفكرة وتطبيق من جهة، بشكل وثيق بتطور حركة الدسترة الجديدة التي هدفت إلى إخضاع أعمال السلطات العامة لمجموعة من الضوابط القائمة داخل النص الدستوري، ومن جهة أخرى، برز كنتيجة متزامنة ومتوافقة مع الطفرة النوعية التي عرفتها الديموقراطية[1]، وأيضا كعلاج مؤسساتي[2] ضد الأنظمة المتسمة بتعزيز وتقوية السلطة التنفيذية أكثر.

لقد بدى الافتتان بنموذج القضاء الدستوري الأمريكي واضحا في كتابات الفقهاء الدستوريين وما يزال هذا، وقد ترجم إلى محاولة إقراره في الكثير من الدول خاصة الدول الأوروبية[3] التي تحتفظ بخصائص لا تنسجم مع هذا النموذج. غير أن تحول هذه الدول عنه لا يعني كونه قد غزا قارات عدة. فهو معمول به في الدول الاسكندنافية وفي اليابان وفي جنوب أفريقيا والهند وباكستان وفي أمريكا اللاتينية[4]. وهو ما يجعل التطرق إلى المميزات التي تمنحه أصالة وتسمح بوصفه بالنموذج أو تجعل منه نظاما رقابيا رئيسيا، مسألة على درجة كبيرة من الأهمية.

والإسهام الفريد للولايات المتحدة الأمريكية في النظرية السياسية هو مذهب الرقابة القضائية على دستورية القوانين. وبمقتضى هذا المذهب، فإن للمحاكم سلطة إبطال عمل الحكومة متى كان هذا العمل مخالفا للدستور، وتمتد هذه الرقابة إلى أفعال الهيئة التنفيذية القومية والكونجرس، كما تمتد إلى أنشطة حكومات الولايات.[5]

---

[1] Abdeltif Menouni, L'expérience du conseil constitutionnel marocain, les Costinions pays arabes, Actes du colloque de Beyrouth de 1998, Bruxelles, Bruylant, 1999,p1

[2] Ibid . p1

[3] Dominique Rousseau, Droit du contentieux constitutionnel, Montchrestien, 2004.

[4] Mark Tushnet, The Possibilities of Comparative Constitutional Law, Yale Law Journal, 1999. Link: https://openyls.law.yale.edu/bitstream/handle/20.500.13051/9169/52_108YaleLJ1225_April1999_.pdf?sequence=2&isAllowed=y

[5] جيروم أ. بارون، الوجيز في القانون الدستوري -المبادئ الأساسية للدستور الأمريكي، ترجمة: محمد و مصطفى غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية- القاهرة. ص58.

المطلب الأول:

نشأة وتطور الرقابة القضائية بالولايات المتحدة الأمريكية

قبل البحث في مسار نشأة وتطور الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية، سيتم تسليط الضوء على التنظيم القضائي في هذا القطر الذي يعتبر السباق للأخذ بالرقابة القضائية.

الفرع الأول: التنظيم القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية

إن الذي يميز القضاء الأمريكي هو الازدواج الذي يتمثل في وجود نظامين متجاورين لتطبيق القانون[6]، أحدهما تابع للحكومة المركزية أي على صعيد الدولة الإتحادية برمتها، والآخر تابع للولايات المختلفة يضم محاكم من كافة المستويات مهمتها الفصل في المنازعات على هذه القوانين المحلية.

الفقرة الأولى: المحاكم الفيدرالية

على المستوى الفيدرالي يتكون التنظيم القضائي من ثلاث درجات[7]، المحاكم الابتدائية أو محاكم المناطق، التي تعتبر صاحبة الاختصاص العام في مختلف القضايا، وفيها تبدأ معظم المحاكمات الفيدرالية، ثم محاكم الإستئناف الإقليمية ويطلق عليها كذلك محاكم الدوائر والتي تختص بالاستئنافات التي ترفع ضد أحكام محكمة المنطقة (الابتدائية) والتي ترفع لمحاكم الاستئناف الإقليمية، وتنظر الدعاوى في هذه المحاكم أمام دائرة مكونة من ثلاث قضاة.

[6] As the supreme law of the land, the U.S. Constitution creates a federal system of government in which power is shared between the federal government and the state governments. Both the federal government and each of the state governments have their own court systems. Discover the differences in structure, judicial selection, and cases heard in both systems. For More details link: https://www.uscourts.gov/about-federal-courts/court-role-and-structure/comparing-federal-state-courts#

[7] Article III of the U.S. Constitution establishes the judicial branch as one of the three separate and distinct branches of the federal government. For More details link: https://www.uscourts.gov/about-federal-courts/court-role-and-structure#

وخروجا عن القاعدة السابقة يمكن استئناف الحكم الصادر من محكمة المنطقة مباشرة إلى المحكمة العليا الإتحادية وذلك حينما تكون محكمة المنطقة مشكلة من ثلاثة قضاة شريطة أن يكون القاضي الإستئنافي أحد هؤلاء الثلاثة، للنظر في دستورية قانون فدرالي أو قانون صادر عن الولاية وكذلك حينما يكون الأمر متعلقا بمنح أو رفض أمر من أوامر المنع[8] .

أما الدرجة الثالثة من المحاكم الفدرالية فتسمى المحكمة العليا الإتحادية، وتعتبر هذه المحكمة من أهم مميزات النظام الأمريكي، وتتمتع بوضعية سامية بالنظر إلى تواجدها في قمة التنظيم القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتختص المحاكم الفيدرالية بالنظر في أنواع الدعاوي على أساس طبيعة النزاع أو صفة أطراف النزاع[9] .

الفقرة الثانية: محاكم الولايات:

الجهاز القضائي على مستوى الولايات ليس جهازا تابعا للقضاء الاتحادي، كما أنه لا يعتبر درجة دنيا من درجاته. ذلك أن الجهازين القضائيين مستقلين ومنفصلين عن بعضهما البعض[10].

والتنظيم القضائي على مستوى الولايات يتكون على الشكل التالي:

1-المحاكم الجزئية : هي المحاكم التي تتكون من قاض واحد تنظر ابتدائيا في القضايا المدنية والجنائية البسيطة التي لا تكتسي أهمية قصوى.

2-المحاكم الابتدائية : هذه المحاكم التي تنظر القدر الأكبر من القضايا المدنية والجنائية، وإليها تستأنف أحكام المحاكم الجزئية.

[8] مصطفى قلوش، المبادئ العامة للقانون الدستوري، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع- الرباط، ص 233.

[9] بخصوص تفاصيل اختصاصات المحاكم الاتحادية انظر المرجع السابق، الصفحة 234. أو الموقع الإلكتروني الرسمي للمحاكم الفيدرالية للولايات المتحدة الرابط: https://www.uscourts.gov/

[10] Zachary Brown, Jurisdiction Stripping: History and Potential Impact, journal contribution, 2024, Link: https://aura.american.edu/articles/journal_contribution/Jurisdiction_Stripping_History_and_Potential_Impact/27739284?file=50497587

3-المحاكم الاستئنافية المتوسطة : هذه المحاكم تعتبر أعلى مرتبة من النوعين السابقين، والغرض الأساسي من إنشائها هو تخفيف الضغط على المحكمة العليا، ويتراوح عدد القضاة في هذه المحاكم بين ثلاثة وتسعة قضاة يتولون مهامهم عن طريق الانتخابات.

4-المحاكم العليا للولايات : على رأس التنظيم القضائي في كل ولاية توجد محكمة عليا يتراوح عدد قضاتها بين خمسة وسبعة قضاة يختارون عن طريق الانتخاب. وهذه المحاكم ينحصر دورها في تطبيق القانون دون التعرض من جديد للموضوع.

إن دساتير الولايات المتحدة الأمريكية، بإعطائها للكونغرس سلطة خلق محاكم اتحادية دنيا إذا رأت ذلك ضروريا، تكون قد ضمنت مرونة النظام القضائي الاتحادي، وفتحت الطريق أمام حلول عملية[11]، أي أن جميع المحاكم الفدرالية هي من خلق الكونغرس الذي ينفرد بإنشائها وإلغائها، باستثناء المحكمة العليا الاتحادية كما يوضح نص الدستور "ستخول السلطة القضائية في الولايات المتحدة لمحكمة عليا واحدة، ولمحاكم أقل، حسب ما يأمر به الكونغرس وينشئه منها من وقت لآخر"[12].

-الفقرة الثالثة: حدود سلطة المحاكم الاتحادية في الرقابة على دستورية القوانين

يجدر الإشارة إلى أن هناك قيود على الرقابة التي تمارسها المحاكم الاتحادية، والتي حددها جيروم أّ. بارون في كتابه "الوجيز في القانون الدستوري" الذي درس فيه المبادئ الأساسية للدستور الأمريكي في قيود دستورية وقيود جوهرية.

القيود الدستورية: والتي حددها في القيد النابع من التعديل الحادي عشر المتعلق بقضية تشيزولم ضد جورجيا[13] والذي قضى بأن السلطة القضائية للولايات المتحدة الأمريكية يجب ألا تفسر بأنها تمتد لأي دعوى سواء أكانت

[11] The Codification of Federal Statutes on the Judiciary, Federal judicial Center, 2021. Link: https://www.fjc.gov/history/spotlight-judicial-history/federal-judicial-statutes

[12] المادة الثالثة من دستور الولايات المتحدة الأمريكية.

[13] للمزيد في قضية "تشيزولم ضد جورجيا"جيروم أ. بارون أنظر:

-Leo, Samantha A, Refilling the Reservoir: How the Supreme Court has Responded to Challenges to its Legitimacy, Political Science Honors Projects. 84. 2020, Link: https://digitalcommons.macalester.edu/poli_honors/84

طبيعية على أساس قانون أو العدالة قدمت للقضاء بدعوى مرفوعة ضد إحدى الولايات المتحدة بواسطة مواطنين تابعين لولاية أخرى، أو بواسطة مواطنين أو رعايا لأية دولة أجنبية.

وأيضا يعتبر من القيود الدستورية الشرط الخاص المتعلق بوجود قضية أو نزاع، ففي تعريف موضوع الاختصاص القضائي للمحاكم الفيدرالية تستخدم المادة 3 من الدستور الأمريكي تعبير وجود قضية أو نزاع، وعلى ذلك فإن المحكمة العليا لا تعطي فتاوى حول مسائل دستورية فيدرالية بل إنها تفصل فقط في منازعات قائمة فعلا.

القيود الجوهرية: هناك مجموعة متنوعة من القيود الجوهرية ترتبط بصورة وثيقة بالقيود الدستورية التي تنبثق من شرط "وجود قضية أو نزاع"، فالمحاكم الفيدرالية تتجنب النظر في قضايا دستورية من تلقاء نفسها، وتتجنب - أيضا- الفصل في أية مسألة دستورية تثار بطريقة ودية وليست خلافية، وبالتالي فان المحكمة الفيدرالية وفقا للشريعة التقليدية لن تفصل في أية قضية دستورية إلا إذا كان ذلك ضروريا بشكل مطلق.

وكل هذه المبادئ حسب جيروم أ. بارون تعكس التزام المحكمة بضبط النفس في ممارسة الرقابة الدستورية من جانب الهيئة القضائية الفيدرالية.

الفرع الثاني: نشأة وتطور الرقابة القضائية بالولايات المتحدة الأمريكية

تعد النشأة القضائية للرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة إحدى الخصائص الهامة التي تميزها عن غيرها من أنواع المراقبة، وإدراج هذه المسألة ضمن الخصائص التي تميزها إنما نقصد منه التعريف بدور القضاء نفسه في الدفاع عن اختصاصه، بيد أن ذلك لا يلغي أنها أصبحت خاصية لصيقة بهذا النموذج مادامت الحقول القانونية التي تنتقل إليها لا تحتاج إلى التأكيد عليها من قبل المشرع الدستور.[14]

[14] نور الدين أشحشاح، الرقابة على دستورية القوانين في المغرب دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، جامعة محمد الخامس، السنة الجامعية 2000/2001، ص21.

ويعتبر أول ظهور للرقابة القضائية على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية[15] حيث كانت قبل استقلالها وانفصالها عن إنجلترا، بحيث كان لكل من مستعمرات إنجلترا سلطة تشريع داخل حدودها غير أن هذه السلطة لم تكن مطلقة إنما مقيدة بمقتضى الأوامر الملكية الصادرة من التاج البريطاني أو القوانين التي يسنها البرلمان الإمبراطوري، وكانت هذه الأوامر الملكية وتلك القوانين الإمبراطورية تعلو على جميع ما تسنه برلمانات الولايات. وكانت محاكم الولايات تمتنع عن تطبيق القوانين التي تسنها برلماناتها إذا ما تجاوزت الحدود المرسومة لاختصاصاتها في الأوامر.

وكانت قوانين الولايات تقبل الطعن أمام مجلس الملك الخاص في لندن إذا ما تجاوزت سلطة التشريع الخاصة بهذه الولايات القيود المنصوص عليها، وتبعا لذلك كان المجلس الخاص يباشر رقابته على تشريعات المستعمرات ويقوم بإلغاء ما يخالف منها الأوامر الملكية أو القوانين الانجليزية. وهذا يفسر لنا كيف وجدت سوابق لرقابة دستورية في الولايات الأمريكية قبل قيام الاتحاد الأمريكي سنة 1779 حيث كانت لها الأثر البالغ في تكوين فكرة الرقابة القضائي[16].

ومن الأمثلة على ذلك، الأحكام الصادرة بعدم دستورية بعض القوانين:

- نيوجرسي سنة 1780[17]، حيث قضت محكمة هذه الولاية ببطلان قانون صدر سنة 1778 يقرر تشكيل هيئة محلفين من ستة أعضاء لمحاكمة جرائم إحراز أموال الأعداء مخالفا بذلك ما استقر عليه العرف الدستوري في ظل دستور الولاية الصادر سنة 1776 الذي يقضي بتشكيل هيئة محلفين من إثني عشر عضوا (قضية هولز ضد والتون).
- رود ايلاند 1786[18]، حيث قضت محكمة هذه الولاية بعدم دستورية قانون صدر بجعل النقود الورقية عملة إلزامية على أساس أن القانون يخالف العهد القديم للمستعمرة الذي ظل قائما كدستور للولاية بعد استقلالها.

---

[15] Robert F.Utter, 64 State Constitutional Law, the United States Supreme Court, and Democratic Accountability: Is There a Crocodile in the Bathtub, Wash. Law Review,1989. Link: https://digitalcommons.law.uw.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3829&context=wlr

[16] بسمة عبد المعطي، تجربة الرقابة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية بحث قانوني، ص3.

[17] Meredith Bintz, Holmes v. Walton (1780), Center for the Study of Federalism, 2006, Link: https://federalism.org/encyclopedia/no-topic/holmes-v-walton-1780/

[18] Patrick T. Conley, The Story Behind Rhode Island's Most Important Legal Case: Trevett v. Weeden in 1786, The Online Review of Rhode Island History, 2019, Link: https://smallstatebighistory.com/the-story-behind-rhode-islands-most-important-legal-case-trevett-v-weeden-in-1786/

ونجد أن بعض الآراء الفقهية قد ساهمت في تدعيم رقابة الدستورية ونذكر منها رأي رئيس القضاء" كوك" في قضية بونهام سنة 1610 بأنه "يجب على القضاء أن ينزل على حكم القانون الأعلى للبلاد ويهدر ما عداه" . وقد لعب الاتحاد الكونفدرالي للولايات المتحدة في سنة 1781 دور كبير في تقرير مبدأ دستورية القوانين حيث إن الدول التي تدخل في الاتحاد أيا كان نوعه تحتاج ضمانات كافية وكفيلة بتحقيق التنظيم المقصود ويأتي في مقدمة هذه الضمانات وجود هيئة قضائية عليا يكون من اختصاصها الفصل فيما يمكن أن يثار من منازعات[19].

وتعتبر الوثيقة الأساسية في حياة مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين تكمن في قضية (ماربيري ضد[20] ماديسون 1803)[21]. ففي هذه القضية أكد قاضي القضاة مارشال على أن الدستور هو التعبير عن الإرادة الشعبية، ومن ثم تعلوا قواعده على كل أعمال السلطات الحكومية بما فيها الكونجرس، ومن ثم فإن القوانين التي تخالف الدستور لاغية وباطلة[22].

إن ظروف قضية ماربيري ضد ماديسون ارتبطت بنتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت مع نهاية القرن الثامن عشر والتي حملت الرئيس "توماس جيفرسون" إلى السلطة خلفا للرئيس 'أدامس'، غير أنه قبل تسليم السلط قام هذا الأخير كإجراء وقائي بتعيين عدد من أنصاره في المناصب القضائية التي تتسم بالثبات والاستقرار ليكون في مقدورهم الاستمرار في الحفاظ على الفكرة الاتحادية.

إلا أن الظروف شاءت أن يهمل "جون مارشال" ، الذي كان يشغل آن ذاك منصبا وزاريا، ولما تسلم الرئيس الجديد مهام الحكم أمر وزيره الجديد "ماديسون" بتسليم بعضها فقط. وكان "ماربوري" من بين المتضررين، الأمر الذي دفعه إلى عرض القضية على المحكمة العليا مطالبا إصدار أمر قضائي إلى ماديسون يقضي باستكمال إجراءات تعينه[23] .

---

[19] بسمة عبد المعطي، تجربة الرقابة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية ، مرجع سابق، ص4.

[20] جرت العادة في الكتابات القانونية الأمريكية على تسمية القضية باسم رافعها واسم الخصم، فيقال قضية فلان ضد فلان، فإذا كانت مرفوعة على الحكومة يقال إنها مرفوعة ضد "الولايات المتحدة" أو ضد إسم الرئيس وذلك بصفته.

[21] النص الكامل للحكم:

Marbury v. Madison, 5 U.S. 137 (1803) Link: https://supreme.justia.com/cases/federal/us/5/137/

[22] جيروم أ. بارون، الوجيز في القانون الدستوري -المبادئ الأساسية للدستور الأمريكي، مرجع سابق، ص50.

[23] أنظر أيضا : عبد العظيم عبد السلام عبد الحميد: الرقابة على دستورية القوانين دراسة مقارنة، مطبعة حمادة الحديث بقويسنا 1990 ص 31-32.

لقد بدت المحكمة العليا آنذاك في وضع لا تحسد عليه فالبدائل التي كانت مطروحة أمامها تتلخص في الاختيار بين إصدار الأمر القضائي الذي سيكون مآله امتناع الحكومة على تنفيذه، وهو ما يعني فقدانها هيبتها، وبين رفض طلبات المدعين وهو ما سيظهرها بمظهر العاجز عن القيام بمراقبة تصرفات الحكومة[24].

إلا أن نباهة القاضي "جون مارشال" قادته إلى إبتكار بديل ثالث في "الحكم بأحقية المدعي في التعيين مع رفض إصدار أمر إلى وزير الداخلية بتسليم التعيين"، ومع نى ذلك أن سياق الحكم ينقسم إلى قسمين جزء يؤكد حق القضاء في حماية الحقوق الفردية ضد القرارات الإدارية وجزء ثاني يؤكد عدم جواز إصدار أمر قضائي ضد الحكومة. لقد بررت المحكمة موقفها الأخير بعدم دستورية قانون 1789 الذي يكلفها بذلك[25]. وبهذا توصل مارشال إلى إثبات حق المحاكم في إعمال الرقابة على دستورية القوانين والامتناع عن تطبيق القاعدة القانونية حينما تتعارض مع القاعدة دستورية.

التجربة الأمريكية في الرقابة على دستورية القوانين من أقدم التجارب وأكثرها ثراء وأبعدها تأثيرا، وقد ظلت هذه التجربة طوال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين التجربة الوحيدة في الرقابة على دستورية القوانين، إلى أن بدأت في أوربا عقب الحرب العالمية الأولى. وبعد ذلك بدأت في الانتشار الواسع في النصف الثاني من القرن العشرين، ويكاد الفقهاء يجمعون على أن الدستور الأمريكي لم ينظم الرقابة على دستورية القوانين ولم يتحدث عن مثل تلك الرقابة صراحة في نص من نصوصه، ولكن في المقابل لا يوجد في نصوص الدستور الأمريكي ما يفهم منه صراحة أو ضمنيا الحيلولة بين القضاء ومثل هذه الرقابة بل إن في الدستور ما يشجع على الأخذ.

استطاعت المحكمة العليا العمل بتوسيع رقابتها على دستورية القوانين بحيث تجاوزت نطاق الدستورية إلى حد الحكم على مدى ملائمة القوانين، وساعدها في ذلك تطور الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد لعبت المحكمة العليا الأمريكية دورا بارزا في فضيحة 'وترجيت' عندما أصدرت المحكمة في دعوى الولايات المتحدة ضد الرئيس (ريتشارد نيكسون) أمرا بطلب تسليم الشرائط المتعلقة بالمحادثات التي دارت بين الرئيس(نيكسون) وسبعة من مساعديه وعلى رأسهم النائب العام، ومن الذين كان قد تم توجيه تهم لهم لعلاقتهم بالسطو على (وترجيت)

[24]- مصطفى قلوش، المبادئ العامة للقانون الدستوري، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، مرجع سابق، ص 245.

[25]نور الدين أشحشاح ، الرقابة على دستورية القوانين في المغرب دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص. 23.

وقد اعترض (نيكسون) على تسليم الشرائط باعتبار إن محادثات الرئيس تتمتع بالحصانة المطلقة، وقررت المحكمة العليا بالإجماع، بأنه ليس للمحادثات الرئاسية حصانة إذا تعلق الأمر ببينة تثبت ارتكاب جريمة، ولعل مما يحسب للنظام الأمريكي إن أربعة من قضاة المحكمة العليا من الذين أصدروا الحكم تم تعينهم بواسطة الرئيس (نيكسون) ولم يشفع له تعينهم وعليه كان لأمر المحكمة العليا الدور البارز في استقالة الرئيس 'ريتشارد نيكسون ' في(8 أغسطس 1974)[26] .

[26] بسمة عبد المعطي، تجربة الرقابة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص5.

المطلب الثاني:

صور الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية

يعتبر الدستور في النظام السياسي الأمريكي وثيقة مقدسة لا يمكن المساس بها عن طريقة المراجعة أو التعديل، بالإضافة إلى نمط الدولة الفيدرالية، حيث تتوزع السلطة ما بين الإتحاد المركزي ومختلف الولايات، مما يفرض وجود مؤسسة تعمل على حفظ التوازن ما بين الدولة الفيدرالية وولاياتها، خصوصا فيما يتعلق بحقوق الأفراد[27] .

إن ارتباط الرقابة على دستورية القوانين على الطريقة الأمريكية باسم المحكمة العليا لا يجب أن يدفعنا إلى الاعتقاد بأنها الجهة الوحيدة المختصة بها، ذلك لأن الرقابة إذا كانت ذات طبيعة قضائية فهي ليست مركزية وتمارس في جميع مستويات ومراتب القضاء.[28]

ينصرف مفهوم الرقابة إلى معنى يعتمد تحديده على مفهوم النزاع المعروض على أنظار هيئة قضائية، هذا النزاع الذي يجمع بين طرفين سعى أحدهم إلى استبعاد تطبيق القانون عليه انطلاقا من إثارة دستوريته. وإن كان هذا النزاع أساسيا لتحقيق المراقبة الملموسة "فإنه لا ينبغي تشبيهها بالرقابة عن طريق الدفع" ذلك أنها تتحقق وفق مساطرة عدة منها أسلوب الدفع وأساليب أخرى.

الفرع الأول: أسلوب الدفع الفرعي

يوصف هذا الأسلوب "بالفرعي" لأن تقييم دستورية القانون لا تتمثل القضية التي ينبغي أن تخلص فيها المحكمة إلى حكم، فنظر هذه الأخيرة ينصب على قضية ذات طبيعة مدنية أو جنائية أو غيرها، ولا تظهر مسألة الدستورية إلا بشكل عرضي، ومثال ذلك أن يدعي أحد الأطراف "أثناء دعوى مدنية أو جنائية بأن القانون الذي يراد تطبيقه عليه مخالف للدستور" بالشكل الذي يضع القاضي أمام قضية أصلية تتلخص في النازع الواجب الفصل فيه بجكم، وقضية فرعية تتعلق بدستورية القوانين.[29]

---

[27] علي حسني، القانون الدستوري وعلم السياسة، مراكش الطبعة الثانية، ص41.

[28] نور الدين أشحشاح ، مرجع سابق، الرقابة على دستورية القوانين في المغرب دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص29.

[29] نفس المرجع السابق، ص30.

إن من خصائص هذا الأسلوب أنه يتيح لجميع المواطنين الدفع بعدم دستورية القانون المراد تطبيقه على النازلة التي هم أطراف فيها. ويشترط لممارسة هذا الدفع "أن يكون قد أبدي في خصومة حقيقية" وليس بصدد مسألة نظرية أو افتراضية، "وأن تكون لصاحب الدفع مصلحة شخصية من وراء دفعه".[30]

لا يعدوا أن يكون أسلوب الدفع أو الإمتناع أسلوبا دفاعيا، ويعد هذا الأسلوب الأكثر نجاحا في فرض الرقابة على دستورية القوانين في الدول التي تخلو دساتيرها من النص صراحة على حق القضاء في الرقابة على دستورية القوانين، إذا ما دفع أمامه – أثناء نظر دعوى مرفوعة – بعدم دستورية قانون ما واجب التطبيق. وهو ما درج عليه القضاء المصري في ظل دستور عام (1956) ودستور عام (1958) رغم خلوهما من نصوص تنظيم الرقابة[31].ويعيب هذه الطريقة حسب بعض الفقهاء الدستوريين أنها بتركها مهمة الرقابة على دستورية القوانين لكافة المحاكم تؤدي عادة إلى تناقض الأحكام وعدم الوحدة التشريعية، كما لا تضع حدا نهائيا للخلاف الذي يمكن أن يثور حول عدم دستورية قانون من القوانين.

وإذا كان أسلوب الدفع بعدم الدستورية يجسد إيجابيات عديدة تنسحب على النظام القانوني وعلى الفرد، فإنها لا تكفي لتوفير الحماية التامة للمواطنين ضد الأعمال التي يخرق بها المشرع النظام المحدد لوظيفته، فأسلوب الدفع يتميز بالبطء نظرا لتعدد درجات التقاضي، كما يثار بعد تحقق الضرر، وهو ما يفضي إلى تضييع وقت ومال المتقاضي حتى وإن انتهى القضاء إلى شل مفعول القانون[32]، لذلك ابتكر القضاء الأمريكي تقنيات بديلة تخفف من نواقص هذا الأسلوب.

الفرع الثاني: أسلوبي الأمر القضائي، والحكم التقريري

تمارس الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية أيضا عبر أسلوب الأمر القضائي (الفقرة الأولى)، وأسلوب الحكم التقريري (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: أسلوب الأمر القضائي

أسلوب الأمر القضائي[33] هو مسطرة تتيح الطعن في دستورية القوانين قبل أن يدخل حيز التنفيذ. ويلجأ الفرد إلى المحكمة طالبا إصدار أمر قضائي عندما يكون مهددا بأضرار غير قابلة للإصلاح أو التعويض من جراء قانون يدعي

[30] مصطفى قلوش، المبادئ العامة للقانون الدستوري، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، مرجع سابق، ص 242.

[31] بسمة عبد المعطي، تجربة الرقابة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص7.

[32] نور الدين أشحشاح ، الرقابة على دستورية القوانين في المغرب دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص31.

[33] Hlr, District Court Reform: Nationwide Injunctions,137 Harv. L. Rev. 1701, 2024, Link: https://harvardlawreview.org/print/vol-137/district-court-reform-nationwide-injunctions/

عدم دستوريته[34]، والأمر القضائي يصدر في أعقاب تحقق المحكمة من عدم دستورية القوانين، وقد يأتي في صيغة أمر بالامتناع عن التنفيذ إذا كان القانون لم ينفذ بعد أو في صيغة أمر إلى الموظف المختص بتنفيذ هذا القانون أمرا قضائيا بالإمتناع عن تنفيذه. ويجب على الموظف في هذه الحالة تنفيذ الأمر الصادر إليه، وإلا عد مرتكبا لجريمة خاصة تسمى 'احتقار المحكمة' وتعرض نتيجة ذلك للمسؤولية الجنائية (الحبس أو الغرامة). أما إذا كان القانون قد نفذ فإن القاضي يمكن أن يصدر إلى الموظف المختص أمرا قضائيا بإتيان عمل معين لصالح الشخص الذي استصدر الأمر القضائي حينما يكون ذلك ممكنا، ومثال ذلك أن يأمر القاضي الموظف القاضي المختص بأن يرد إلى الممول ما يكون قد دفعه من ضريبة دون وجه حق[35] .

ويمكن تميز هذا الأسلوب عن الدفع الفرعي في كون الأول يتيح إثارة دستورية القانون قبل دخوله حيز النفاذ وبعده، وهذا الذي لا يحققه الأسلوب الثاني الذي يفترض كون القانون قد نفذ ونتجت عنه خصومة فعلية يطبق أو يراد أن يطبق فيها. وإذا كان تبعا لذلك يوفر حماية للمواطنين إلى الحد الذي أزعج السلطتين التنفيذية والتشريعية[36] فإن ثمة قيود وضعت للتقليل من ممارسة هذا الحق، منها أن "لا يجوز استعماله لمنع تنفيذ العقوبات الجنائية، وثانيهما أنه لا يلتجأ إليه إلا حيث يتعذر تقديم الحماية عن طريق ما يمكن تسميته بمبادئ القانون العام[37]. وفوق ذلك سن الكونجرس سنة 1910 قانون بمقتضاه حرم القاضي المنفرد من إصدار الأمر القضائي كما صدر قانون سنة 1932 أضاف عددا من الشروط منها أن يكون الضرر الذي يعود على الطالب من امتناع المحكمة عن إصداره يفوق الضرر الذي يعود على المدعي عليه بتوجيه الأمر القضائي إليه[38] .

---

[34] مصطفى قلوش، المبادئ العامة للقانون الدستوري، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، مرجع سابق، ص250.

[35] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[36] من العوائق التي وقفت ضد هذا الأسلوب أن اتهمت السلطة القضائية بالتدخل في ممارسة الوظيفة التنفيذية، بأنها تنصب نفسها كمشرع أعلى.

[37] Amanda Frost and Samuel Bray, One for all: Are nationwide injunctions legal?, Crowdsourcing and Data Analytics, Vol. 102 No. 3, 2018, Link: https://judicature.duke.edu/wp-content/uploads/sites/3/2022/07/INJUNCTIONS-PointCounterpoint-Fall2018.pdf

[38] مصطفى محمود عفيفي: رقابة الدستورية في مصر والدول الأجنبية. دراسة تحليلية مقارنة لأنظمة الرقابة في الدساتير المعاصرة، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين الشمس، الطبعة الأولى، ص 111.

ومن القضايا التي أثيرت فيها دستورية القوانين، واستخدم أسلوب الأمر القضائي نجد قرارات العديد من المحاكم الأمريكية التي أصدرت أوامر قضائية تقضي بوقف تنفيذ قرار الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" القاضي بتعليق دخول مواطني 7 دول إلى الولايات المتحدة الأمريكية والذي وقع عليه في 27 يناير 2017.

وأصدرت محاكم عدة قرارات بوقف تنفيذ قرار ترامب، نذكر منها: محكمة بوسطن الفيدرالية، ومحكمة ولاية فرجينيا الفيدرالية، ومحكمة "سياتل" الفيدرالية، ومحكمة بروكلين الفيدرالية بولاية نيويورك[39].

إلا أنه سنة 2025 أصدرت المحكمة العليا الأمريكية قرارات مهمة بشأن سياسات الهجرة التي تبناها الرئيس ترامب بعد عودته إلى المنصب. أيدت المحكمة بعض جوانب سياسات الهجرة، بما في ذلك إنهاء الوضع المحمي المؤقت والترحيل الجماعي، لكنها فرضت قيودا في الحالات التي تثير مخاوف بشأن الإجراءات القانونية الواجبة[40].

الفقرة الثانية: أسلوب الحكم التقريري[41]

يتميز هذا الأسلوب عما سبق في أن كل ما تفعله المحكمة هو تقرير للمراكز القانونية للخصوم في الدعوى دون أن يعقب هذا التقرير أمر تنفيذي. كما لا يشترط لاستصداره أن يشكو طالبه من وقوع ضرر معين وتحققه فعلا أو أن يكون وشيك الوقوع[42]. وهو إجراء يوصف بأنه الأكمل والأكثر تحقيقا للأثر من الدفع بعدم الدستورية، بل حتى من الأمر القضائي ما دام اللجوء إليه ممكنا "في الحالات يختلف فيها طرفان عموميان أو خصوصيان في إحدى العلاقات بشأن كل من طائفتي الحقوق والالتزامات التبادلية بينهما، وبخاصة عندما يستند أحدهما أو الآخر في ذلك إلى التعارض القائم ما بين القانون المحدد لكل من تلك الحقوق والالتزامات وبين الدستور"[43]

---

[39] Daniel A. Gross, In Boston, a Late-Night Victory Against Trump's Immigration Ban, The New Yorker, 2017, Link: https://www.newyorker.com/news/news-desk/in-boston-a-late-night-victory-against-trumps-immigration-ban?

[40] Andrew Chung, Trump gets key wins at Supreme Court on immigration, despite some misgivings, Reuters, 2025, Link: https://www.reuters.com/world/us/trump-gets-key-wins-supreme-court-immigration-despite-some-misgivings-2025-05-31

[41] Clifford J.Hynning, The Constitutionality of the Declaratory Judgment, Chicago Unbound (University of Chicago Law Review), Link: https://chicagounbound.uchicago.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1056&context=uclrev

[42] مصطفى قلوش، المبادئ العامة للقانون الدستوري، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، مرجع سابق، ص252.

[43] بسمة عبد المعطي، تجربة الرقابة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق،ص7.

أما المحكمة العليا التي رفضت هذا الأسلوب في البداية بحجة أنها لا تختص إلا بالنظر في المنازعات في حين أن طلب إصدار حكم تقريري لا ينطوي على أية منازعة، وقد عدلت عن موقفها السابق وأخذت بهذا الأسلوب في عام 1934 سنّ الكونجرس الأمريكي قانون خوّل بمقتضاه المحاكم الاتحادية سلطة إصدار أحكام تقريرية في شأن دستورية القوانين[44]. كما تدعم هذا الموقف بصدور القانون الإتحادي للأحكام التقريرية سنة 1934 الذي قضت المحكمة العليا بدستوريته، على الرغم من أنها ما زالت تشدد في ضرورة توافر خصومة حقيقية[45] .

خاتمة:

يُعد القضاء الدستوري الأمريكي نموذجا فريدا ومؤسِسًا لفكرة الرقابة على دستورية القوانين، ليس فقط بسبب سبقه التاريخي، ولكن أيضا بالنظر إلى الأسس الفلسفية والسياسية التي بُني عليها، خاصة ما يتعلق بفصل السلطات وسمو الدستور. فقد رسخت المحكمة العليا الأمريكية منذ قضية ماربوري ضد ماديسون سنة 1803 دورها كحام للدستور، وكموازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

أظهر هذا النموذج، بمرونته وآلياته المتنوعة (كالدفع الفرعي، والأمر القضائي، والحكم التقريري)، قدرة عالية على التكيف مع تحولات المجتمع الأمريكي، مع الحفاظ على ثبات مبدئي في حماية الحقوق ومنع تغول السلطات. ورغم أن عدة دول تبنت أو استلهمت بعض جوانبه، إلا أن السياق السياسي والمؤسساتي الأمريكي يظل محددا رئيسيا لفهم خصوصية هذا النموذج.

إن دراسة هذه تجربة القضاء الدستوري الأمريكي يفتح أفقا للتفكير في كيف يمكن تطوير أنظمة الرقابة الدستورية في دول أخرى، بما يحقق التوازن بين حماية الدستور وتعزيز فعالية السياسات العمومية.

[44] مصطفى قلوش، المبادئ العامة للقانون الدستوري، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، مرجع سابق، ص253.

[45] نور الدين أشحشاح، الرقابة على دستورية القوانين في المغرب دراسة مقارنة، مرجع سابق،ص32.

لائحة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. جيروم أ. بارون، **الوجيز في القانون الدستوري -المبادئ الأساسية للدستور الأمريكي**، ترجمة: محمد ومصطفى غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية- القاهرة.
2. مصطفى قلوش،**المبادئ العامة للقانون الدستوري**، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع- الرباط، -نور الدين أشحشاح، الرقابة على دستورية القوانين في المغرب دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، جامعة محمد الخامس، السنة الجامعية 2000/2001،
3. بسمة عبد المعطي، **تجربة الرقابة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية بحث قانوني.**
4. عبد العظيم عبد السلام عبد الحميد: **الرقابة على دستورية القو انين دراسة مقارنة**، مطبعة حمادة الحديث بقويسنا 1990.
5. مصطفى محمود عفيفي: **رقابة الدستورية في مصر والدول الأجنبية. دراسة تحليلية مقارنة لأنظمة الرقابة في الدساتير المعاصرة**، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين الشمس، الطبعة الأولى.

المراجع باللغات الأجنبية:

1. Abdeltif Menouni, L'expérience du conseil constitutionnel marocain, les Coltinions pays arabes, Actes du colloque de Beyrouth de 1998, Bruxelles, Bruylant, 1999.
2. Dominique Rousseau, Droit du contentieux constitutionnel, Montchrestien, 2004.
3. Mark Technet, The Possibilités of Comparative Constitutionnel Law, Yale Law Journal, 1999
4. Article III of the U.S. The Constitution establishes the judicial branch as one of the three separate and distinct branches of the federal government.
5. Zachary Brown, Jurisdiction Stripping : History and Potential Impact, journal contribution, 2024.
6. -The Codification of Federal Statutes on the Judiciary, Federal Judicial Center, 2021.
7. Leo, Samantha A, Refilling the Reservoir: How the Supreme Court has Responded to Challenges to its Legitimacy, Political Science Honors Projects. 84. 2020.
8. Robert F.Utter, 64 State Constitutional Law, the United States Supreme Court, and Democratic Accountability: Is There a Crocodile in the Bathtub, Wash. Law Review,1989.
9. -Meredith Bintz, Holmes v. Walton (1780), Center for the Study of Federalism, 2006.
10. Patrick T. Conley, The Story Behind Rhode Island's Most Important Legal Case : Trevett v. Weeden en 1786, The Online Review of Rhode Island History, 2019.
11. Hlr, District Court Reform: Nationwide Injunctions,137 Harv. L. Rev. 1701, 2024.
12. Amanda Frost and Samuel Bray, one for all: Are nationwide injunctions legal? Crowdsourcing and Data Analytics, Vol. 102 No. 3, 2018.
13. -Daniel A. Gross, In Boston, a Late-Night Victory Against Trump's Immigration Ban, The New Yorker, 2017.

14. Andrew Chung, Trump gets key wins at Supreme Court on immigration, despite some misgivings, Reuters, 2025.
15. Clifford J.Hynning, The Constitutionality of the Declaratory Judgment, Chicago Unbound (University of Chicago Law Review).